ARID Journals

ARID International Journal of Social Sciences and Humanities (AIJSSH)

Journal home page: http://arid.my/j/aijssh

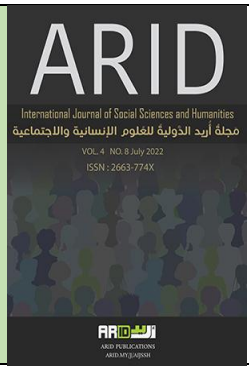

مَجلةُ أُريد الدَّوليةُ للعُلومِ الإنسانية والإجتماعية

العدد الثامن، المجلد الرابع، تموز 2022 م

المعجم العربي وإشكال التمثيل الدلالي، الترادف في المعجم الوسيط نموذجا

آمال ايت قليلة

كلية الآداب والعلوم الإنسانية،جامعة محمد الخامس، الرباط، المملكة المغربية.

amal.aitqlila@gmail.com :
arid.my/0006-3564
https://doi.org/10.36772/arid.aijssh.2022.489

ARTICLE INFO

Article history:
Received 03/12/2021
Received in revised form 30/12/2021
Accepted 05/03/2022
Available online 15/07/2022
https://doi.org/10.36772/arid.aijssh.2022.489

ABSTRACT

The lexical industry is considered one of the fields that makes its primary goal is to represent the semantics of lexical units, whether they are verbal or objective dictionaries. Here, the problem of the semantic representation adopted by the Arabic dictionary is presented. This problem makes us ask the question: Does the Arabic dictionary benefit in its semantic representation of the vocabulary of what was presented or presented by the theoretical semantic studies, both old and recent?

The aim of this paper is to try to answer this question. Where we will start from the Arab and Western theoretical brushes and compare it with what the Arabic lexicon offers, with the work being limited to the phenomenon of synonymy, and working on the "Al-Waseet Lexicon" blog, adopting a comparative analytical approach. Let us finally stand on the extent of compatibility between theoretical and applied, and the extent of the ability of the Arabic dictionary to provide a semantic representation that contributes to the performance of the basic function of language as a means of clear knowledge through achieving understanding and understanding.

Key words: semantics - synonyms - Dictionary - Arabic linguistics - cognitive linguistics

الملخص

تعتبر الصناعة المعجمية من المجالات التي تجعل هدفها الأول هو تمثيل دلالات الوحدات المعجمية، سواء كانت معاجم لفظية أم موضوعية. وهنا يطرح إشكال التمثيل الدلالي الذي يعتمده المعجم العربي. هذا الإشكال يجعلنا نطرح السؤال: هل يستفيد المعجم العربي في تمثيله الدلالي للمفردات مما قدمته أو تقدمه الدراسات الدلالية النظرية قديمها وحديثها؟

وهدف هذه الورقة هو محاولة الإجابة على هذا السؤال. حيث سننطلق من الفرش النظري العربي والغربي ونقارنه بما يقدمه المعجم العربي، مع حصر العمل في ظاهرة الترادف، والاشتغال على مدونة " المعجم الوسيط" معتمدين بذلك منهجاً تحليلياً مقارناً؛ لنقف في النهاية على مدى التوافق بين النظري والتطبيقي، وعلى مدى قدرة المعجم العربي على تقديم تمثيل دلالي يسهم في أداء الوظيفة الأساس للغة باعتبارها وسيلة للمعرفة الواضحة من خلال تحقيق الفهم والإفهام.

الكلمات المفتاحية: الدلالة – الترادف – المعجم – اللسانيات العربية – اللسانيات المعرفية.

التقديم :

« إن المعنى هو القدح المقدس الذي لا تسعى وراءه اللسانيات فقط، ولكن أيضا الفلسفة وعلم النفس وعلم الأعصاب. دون ذكر مجالات أبعد كالنظرية الثقافية والأدبية». جاكندوف (2002). تبرز هذه المقولة أهمية المعنى باعتباره الهدف الذي تسعى علوم مختلفة إلى الإمساك بتلابيبه وإدراك كنهه، وكشف كيفية تمثله وتمثيله. فالمعنى هو الميزة التي يتفرد بها الإنسان عن غيره من المخلوقات، وهو الذي يمكن الإنسان من تنظيم حياته ومن أن يحكم ويصنف ويرفض ويقبل...

وتعتبر الصناعة المعجمية من المجالات التي تجعل هدفها الأول هو تمثيل دلالات الوحدات المعجمية، سواء كانت معاجم لفظية أم موضوعية. وإذا كان هدف القاموس[1] هو جمع عدد من مفردات اللغة وإرفاقها بمعلوماتها الصوتية والتركيبية والدلالية من أجل حمايتها من الضياع، وضبط دلالاتها وأوجه التباين بينها؛ فهذا يدفعنا إلى طرح إشكال التمثيل الدلالي الذي يعتمده المعجم العربي، هذا الإشكال يجعلنا نطرح السؤال: هل يستفيد المعجم العربي في تمثيله الدلالي للمفردات مما قدمته أو تقدمه الدراسات الدلالية النظرية قديمها وحديثها؟

ومن ثمَّ فهدف هذه الورقة هو محاولة الإجابة على هذا السؤال. حيث سننطلق من الفرش النظري العربي والغربي ونقارنه بما يقدمه المعجم العربي، مع حصر العمل في ظاهرة الترادف، والاشتغال على مدونة " المعجم الوسيط" معتمدين بذلك منهجاً تحليلياً مقارناً، لنقف في النهاية على مدى التوافق بين النظري والتطبيقي، وعلى مدى قدرة المعجم العربي على تقديم تمثيل دلالي يسهم في أداء الوظيفة الأساس للغة باعتبارها وسيلة للمعرفة الواضحة من خلال تحقيق الفهم والإفهام.

[1] نستعمل مصلح (القاموس) Dictionnary منفردا للدلالة على ذلك المؤلف الذي يضم عددا من مفردات اللغة مرفقة بمعلومات عنها صوتية وتركيبية ودلالية. وذلك تمييزا لمصطلح (المعجم) الذي قد يلتبس مع مفهوم (المعجم الذهني Lexicon) بناء على ما قدمه الدكتور الفاسي الفهري.

الدلالة بين التراث العربي والدرس اللساني الحديث

1 1 الدلالة في التراث العربي: بين الطرح اللغوي والتصور النفسي

1- 1 -1 مفهوم الدلالة

إذا بحثنا في المعاجم العربية نجد أن الدلالة لغةً: اسم له أصلان كما بيَّن ابن فارس (ت395ه): « الدال واللام أصلان: أحدهما إبانة الشيء بأمارة تتعلمها، والآخر اضطراب في الشيء، كأن نقول: دللت فلان على الطريق، والدليل: الأمارة في الشيء، وهو بيِّن الدِّلالة والدَّلالة[2]. والأصل الآخر قولهم: تدلدل الشيء، إذا اضطرب» [1]

ودلالة اللفظ هي هدايته إلى معناه كما يقول ابن منظور(ت711ه):« دله على الشيء يدله دلا ودلالة فاندل: سدده إليه... والدليل ما يستدل به، والدليل: الدال»[2]. ومن الشواهد على معنى الإرشاد والهداية قول الله تعالى:« يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم»[3]. لكن الملاحظ أن صاحب القاموس المحيط يزيد إضافة على ما سبق في تعريفه للدلالة، ويعتبر أن المقصود بلفظ الدلالة هو المعنى. فقولنا إن مدلول لفظ كذا هو كذا، أي معناه هو كذا[4].

نستنتج من هذه التعريفات اللغوية ما يلي:

- كلمة (الدلالة) من المثنيات، فهي مفتوحة العين ومكسورتها.

- المعنى المحوري لمادة (دلل) هو الإبانة والهداية والتسديد بالأمارة أو الدليل.

- الدليل هو الدال، أي ما به تحصل الدلالة.

- استعمال لفظة (الدلالة) أو لفظ (المعنى) سيان.

أما اصطلاحاً، فقد اعتبر العسكري (ت395ه) الدليل هو فاعل الدلالة، والدلالة هي ما يمكن الاستدلال به، والدلالة على الشيء ما يمكن للناظر الاستدلال بها عليه.

- " وعلامة الشيء ما يعرف به المعلم له ومن شاركه في معرفته دون كل واحد، كالحجر تجعله علامة على دفين تدفنه فيكون دلالة لك دون غيرك، ولا يمكن غيرك أن يستدل به عليه إلا إذا وافقته على ذلك كالتصفيق تجعله علامة لمجيء زيد، فلا يكون ذلك دلالة إلا لمن يوافقك عليه، ثم يجوز أن تخرج الدلالة على الشيء من أن تكون دلالة عليه، فالعلامة تكون بالوضع والدلالة بالاقتضاء"[5].

[2] يخالف ابن دريد رأي ابن فارس كما ورد في معجم لسان العرب: « الدَّلالة بالفتح، حرفة الدَّلَّال. ودليلي بين الدِّلالة، بالكسر لا غير» ج1، مادة دل.

نخرج من هذا القول بأمرين:

- أولهما الفعل القصدي الذي يحدثه المعلم عندما يضع العلامة، والعلاقة بين المعلم والعلامة ذات طابع حركي حسب القصد والاختيار والاتفاق على الوضع أو الإزالة بين واضعي العلامات.

- ثانيهما وجود نواة اجتماعية يدل عليها الاتفاق بين معلم وآخر على دلالة علامة معينة، وعندما يحدث الاتفاق الاجتماعي تتحول العلامة إلى دلالة، وهذه الدلالة تقتضي مدلولها، فالعلاقة بينهما مستقرة غير حركية تتسم بالارتباط والاستدعاء المتبادل بين الدال والمدلول.

وبرغم هذا التمييز بين العلامة والدلالة، فهناك "المساحات الدلالية المشتركة"، فالعلامة ما دامت قائمة على المعلم فهي دلالة عليه[5].

وبرغم أن العسكري تبنى مبدأ قصدية الدلالة، فإننا نلاحظ في مواطن أخرى أنها قد تكون بقصد أو بدونه، أما القصد فذلك قول الله تعالى:« إذ تمشي أختك فتقول هل أدلكم على من يكفله»[3]. تقصد إرشادهم إلى البيت الذي يمكن أن يجدوا فيه حاضنة لسيدنا موسى وهو بيت أمها (والدته)، وأما بدون قصد فذلك قوله تعالى:« ما دلهم على موته إلا دابة الأرض»[3]، وإنما الأرضة دابة الأرض طبيعة تغذيتها على الخشب ولم يكن قصدها أن تعلم الجن بموت سيدنا سليمان، إنما كانت تستجيب لحاجتها الغذائية الطبيعية وصدفة كشفت أمر موته.

أما الجرجاني (ت816ه) فيعرفها بأنها:« كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والشيء الأول هو الدال والثاني هو المدلول»[6]. وهذا التعريف ينسجم مع التعريف اللغوي في كون معرفة شيء ما موصولة بمعرفة شيء آخر يكون هو المرشد إليها، والأشياء التي تدل على غيرها كثيرة ومتعددة، قد تكون لفظية أو غير لفظية، وهذا تعريف اتفق عليه أهل الميزان والأصول والعربية والمناظرة كما فصَّل القول في ذلك التهانوي [7]، فيسمي الأول دالاً ويسمي الثاني مدلولاً.

2-1-1 العلاقة بين اللفظ والمعنى:

تأثر علماء العرب بما قدمته الثقافة اليونانية قبلهم، فكان منهم فريق يؤيد فكرة العلاقة الطبيعية بين اللفظ ودلالته مثل عباد بن سليمان الصيمري، الذي كان يقول:« إن بين اللفظ ومدلوله علاقة طبيعية حاملة للواضع على أن يضع، وإلا كان تخصيص الاسم المعين بالمسمى المعين ترجيحاً من غير مرجح»[8]. ولكن معظمهم لا يأخذون بهذا الموقف، ومع ذلك فقد حظيت العلاقة بين اللفظ ودلالته بدراسات كثيرة منها ما قام به سيبويه (ت180ه) الذي ميز بين الرمز الصوتي وصيغته الصرفية وبين مدلوله الجزئي، حيث إن الكلم « ينصرف إلى اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل»[9]، وكل واحد من هذه الأقسام يمكن تسميته " اللفظ". أما دلالته « من

كلامهم (العرب) اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين»[9]. فالنحو من المواضع التي ربطت الشكل بالمضمون، واقتضى الدرس أن يبدأ المصنف من البسيط إلى المركب، حيث ينظر إلى المفردة وخصائصها باعتبارها صيغة لها أحكام بحسب موقعها في الجملة، وإن كان المعجمي يتفق معه في الانطلاق من المفردة فهو يختلف عنه في النظر إلى مدلول هذه الكلمة إما في وضعها السكوني أو في تآلفها المعنوي مع سواها من المفردات.

أما ابن جني (ت392ه) فقد خصص لهذه العلاقة فصولاً في كتابه "الخصائص"، ففي فصل " في تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني" يربط بين كلمتي (المسك) و(الصوار) بكون كل منهما يجذب حاسة من يشمهن؛ فالمسك سمي كذلك لأنه يمسك حاسة من يشمه ويجتذبها، ودليله على ذلك "المَسك" ومعناها الجلد لأنه يمسك ما تحته، وبالمقاييس نفسها جعل مجموعة من الأفعال والأسماء تشترك في دلالة الخلق على صورة ثابتة، ومن هذه الأفعال نذكر: خلق، ملس، طبع، ضرب. ومن الأسماء: خليقة، ضريبة، غريزة، طبيعة...

3-1-1 التصور النفسي للدلالة عند القدماء:

موقف الرازي (ت606ه) صريح في هذه العلاقة بقوله: « دلالة الألفاظ على مدلولاتها ليست حقيقية ذاتية، خلافاً لعباد لنا أنها تتغير باختلاف الأمكنة والأزمنة، والذاتيات لا تكون كذلك»[10]، هذا التغير الدلالي الذي يحكمه المكان والزمان جعل الرازي يعتبر دلالة الألفاظ على معانيها ظنية وليست قطعية، وهو لا ينفي وجود مناسبة طبيعية بين اللفظ ومعناه مستشهدا بما قدمه ابن جني عن توافق الألفاظ لمعانيها، وبهذا فهو يقر بمناسبة اللفظ للمعنى لكن يرفض أن تكون ذاتية موجبة. وهنا نتساءل: كيف حلل الرازي عناصر الدليل اللغوي؟

لقد ميز الرازي بين الاسم والمسمى والتسمية، فعن معنى قول الله تعالى:« وإني سميتها مريم»[3] يقول:« وإني سميتها بهذا اللفظ أي جعلت هذا اللفظ اسماً لها، وهذا يدل على أن الاسم والمسمى والتسمية أمور ثلاثة متغايرة »[10]، ومن أدلته على ذلك أن الاسم مختلف عن المسمى. إن الأسماء تكون كثيرة مع أن المسمى واحد كالأسماء المترادفة، وقد يكون الاسم واحداً والمسميات كثيرة كالمشترك اللفظي، أما من أدلته على اختلاف الاسم عن التسمية فكون التسمية عبارة عن تعيين اللفظ المعين لتعريف الواضع وإرادته، وأما الاسم فهو تلك اللفظة المعينة.

ونجد في الجزء الأول للتفسير الكبير نصاً تأسيسياً مهماً للعلاقة بين اللفظ والمعنى، يقول فيه:« للألفاظ دلالات على ما في الأذهان لا ما في الأعيان، ولهذا السبب يقال: الألفاظ تدل على المعاني؛ لأن المعاني هي التي عناها العاني، وهي أمور ذهنية، والدليل على ما ذكرناه من وجهين: الأول: أننا إذا رأينا جسما من البعد وظنناه صخرة قلنا إنه صخرة، وإذا قربنا منه وشاهدنا حركته وظنناه

طيرا قلنا إنه طير، فإذا ازداد القرب علمنا أنه إنسان فقلنا إنه إنسان، فاختلاف الأسماء عند اختلاف التصورات الذهنية يدل على أن مدلول الألفاظ هو الصور الذهنية لا الأعيان الخارجة. الثاني: أن اللفظ لو دل على الموجود الخارجي لكان إذا قال إنسان: العالم قديم وقال آخر: العالم حادث، لزم كون العالم قديماً حادثاً معا وهو محال، أما إذا قلنا إنها دالة على المعاني الذهنية كان هذان القولان دالين على حصول هذين الحكمين من هذين الإنسانين وذلك لا يتناقض»[10]. يحدد الرازي في هذا النص المعنى بكونه الصورة الذهنية التي تتشكل لتحديد اللفظ، ولذلك كانت الألفاظ مختلفة باختلاف التصورات الذهنية فهو اسم للصورة الذهنية وليس للموجودات الخارجية، فإذا « قيل: إن القائل أراد بهذا اللفظ هذا المعنى، فالمراد أنه قصد بذكر ذلك اللفظ تعريف ذلك الأمر المتصور»[10].

ومن هنا نستنتج أن الدلالة عند الرازي تقوم على العناصر الآتية:

- الدال: اللفظ الذي يختاره العاني قصداً لمناسبة المعنى.

- المدلول: المعنى، الصورة الذهنية أو الأمر المتصور في ذهن العاني.

- الموجودات الخارجية: الأعيان الخارجة أو المحيط الخارجي.

كما نلاحظ أن الرازي انطلق في تحليله من **المتكلم/ العاني/ الواضع** للغة، حيث تبدأ العملية من تجربته مع الموجودات الخارجية التي كونت لديه **متصوراً ذهنياً** يحمل **المعنى** يجعله يختار قصدا **الدال/ اللفظ** الذي يعبر عنه، ليخلص في النهاية إلى أن معنى الكلام اصطلاح من الناس على جعل هذه الأصوات والحروف بالذات **معرفات** لما في الضمائر، ولو اختار الناس غير هذه الألفاظ لهذه المعاني واصطلحوا عليها لكانت هي المقبولة للتواصل والتفاهم فيما بينهم، وكانت كلاماً أيضاً.

2 1 الدلالة في الدرس اللساني الحديث:

1-2-1 مصطلح الدلالة وأبعاده:

تبلور مصطلح علم الدلالة Sémantique في أواخر القرن التاسع عشر مع اللغوي الفرنسي بريل Breal (1883) باعتباره علما من علوم اللغة إلى جانب علم الصوتيات. اشتق المصطلح من الكلمة اليونانية المؤنثة Sêmantuké مذكرها Semantikos أي : يعني، يدل، ومصدره كلمة أي: إشارة Séma. وانتقل المصطلح إلى الإنجليزية وأصبح مقبولاً دون لبس Semantic [11]. وميز فريجيه Frege(1892) بين المعنى باعتباره كيانا موضوعيا في متناول العموم، وبين الأفكار المتصفة بالذاتية والتغير[12].

تعددت النظريات التي اشتغلت بالمعنى وكيفية تحققه، نذكر منها النظرية المرجعية والنظرية السلوكية ونظرية الأفكار ونظرية المعنى والاستعمال، لكننا سنركز على النحو التوليدي باعتباره نظرية نفسية طبعا ليس في بدايته لكن مع الجهود التي قدمها جاكندوف.

إن من يتكلم لغة ما يمتلك نظاماً من المعرفة منظما بطريقة ما في ذهنه، ولهذا ينظر النحو التوليدي إلى اللسانيات باعتبارها جزءاً من علم النفس ومن العلوم الطبيعية. تعتبر دراسة اللغة جزءاً من علم النفس لأن اللغة مرآة الفكر، والفكر من منظور النحو التوليدي هو ذلك الجهاز البيولوجي الموروث، له خصائص معينة في إنتاج وتأويل اللغة، ودراسة اللغة وفق هذا المنظور تمكن من معرفة جزء من هندسة الذهن البشري.

حتى الذين اختاروا الانفصال عن المدرسة التوليدية يلتقون معها في هذا البعد المعرفي [12] (cognitive) للدلالة، فالمسألة الأساس بالنسبة للسانيات المعرفية مسألة طبيعة المعنى، فالمعنى ظاهرة معرفية، لذلك تتم المساواة بين المعنى والتصور من خلال المفهمة / الصورنة Conceptualization عند لانكيكر Langacker (1987). مما يستدعي تناول المعنى على أساس كونه عملية معرفية، وبالتالي فالتصورات والتمثيلات الذهنية مستمدة من التجربة المادية، ولذلك يقول لانكيكر Langacker:« القضية التي يتناولها موضوع التحليل الدلالي هو الإدراك البشري، والبنى التي تعنيه هي تلك التي يفرضها المرء على تجربته الشخصية عبر عملية النشاط المعرفي»[13].

1-2-1 التصور النفسي والقيد المعرفي في الدلالة التصورية:

يعتبر جاكندوف أنه لا مجال للقول بمستوى دلالي مستقل يتضمن التمثيلات المرتبطة بالمعنى، بل هناك مستوى تمثيلي أعم هو البنية التصورية، حيث يتم التقاط معلومات عن طريق اللغة أو أنساق معرفية غير لغوية، فتشكل في الذهن بنية تصورية تلعب فيها هذه المعلومات المختلفة المصدر دوراً في تحديد الدلالة. فالبنية الدلالية تنتقل بصفة مباشرة إلى الذهن بالطريقة ذاتها التي ينظم بها تجربته في العالم الخارجي، وهذا يعني أن مقاربة المعنى مقاربة سليمة تعني الرجوع إلى المعرفة غير اللغوية عند الإنسان. فالآليات التي نحتاج إليها لمعالجة المعلومات غير اللغوية تزودنا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بالمعاني الموجودة في اللغة، وهذا يعني وجود مستوى تمثيلي عام تلتقي فيه الأنساق غير اللغوية بالنسق اللغوي، كما يعني أن النظرية الدلالية هي جزء من النظرية العامة للبنية التصورية، « وبهذا تكون البنى الدلالية مشتقة من التصورات عن طريق قواعد إسقاط، وهي بذلك طبقة فرعية من التصورات»[14].

من نتائج مقاربة جاكندوف في ما يخص اكتساب اللغة، أن تعلم طبقات الدلالات ليس مرتبطا باللغة، ولتسهيل الأمر على متعلم اللغة ينبغي البحث في نظرية تصورية عن قواعد إسقاط بسيطة يمكنه بواسطتها أن يربط بها بين اللغة التي يسمعها ويتكلمها وبين تصوره العالم.

والبعد المعرفي مستلهم من طروحات معرفية حاولت تأسيس نظرية تحاول تفسير المعنى وحصوله، مثل القيد المعرفي الذي اقترحه جاكندوف (1983) ودلالة الأطر عند فيلمور (1984) ونظرية الفضاءات الذهنية عند فوكونيي (1985). يعتمد هذا القيد على علم النفس التجريبي والمعرفي وبخاصة ما توصلت إليه النظرية الجشطلتية، ويهدف إلى تفسير سيرورات الإدراك البشري وعلاقته بالسلوك اللغوي، حيث يفترض وجود مستويات للتمثيل الذهني تتضافر فيها المعلومات التي تقدمها أجهزة بشرية مثل الجهاز الحسي (البصر والشم...) والحركي وتربط باللغة، فالأمر هنا مرتبط بكيفية رؤية الإنسان للعالم وبناء حقيقته، باعتبار الإنسان ذاتاً مدركة تتعدد وسائل تواصلها مع العالم وإدراكه والتفاعل معه، واللغة جزء من هذه الوسائل ومهمة لأنها تعبر عن الاتصال وتقدم تفاصيله.

1 - الترادف بين الطرح التراثي واللسانيات المعاصرة

2 -1 الترادف من المنظور العربي القديم

1-1-2 مفهوم الترادف:

ورد في معجم " لسان العرب" أن الترادف من الرَّدِف وهو ما تبع الشيء، وكل شيء تبع شيئا فهو ردفه، وإذا أتبع شيء خلف شيء فهو الترادف، والجمع الرُّدافى. وردف الرجل وأردفه، ركب خلفه، وأردفه خلف الدابة، والردف، الراكب خلف الراكب. ويقال جاء القوم ردافى، أي بعضهم يتبع بعضا[2]. فالمترادفان من خلال هذا التعريف هما الذي يتبع أحدهما الآخر، ولا يكون بموازاته أومحاذاته. وهذا ما يؤكده ابن فارس بقوله: « الراء والدال والفاء أصل واحد مطرد يدل عل اتباع الشيء. فالترادف: التتابع» [1].

وفي الاصطلاح عرفه سيبويه (ت 180ه) بكونه « اختلاف اللفظين والمعنى واحد نحو ذهب وانطلق» [15]. وعرفه الشريف الجرجاني (ت816ه) بأنه: « عبارة عن الاتحاد في المفهوم، وقيل هو توالي الألفاظ المفردة، الدالة على شيء واحد باعتبار واحد»[6]. والترادف قد يكون بين لفظين مفردين فقط أو يكون بين مركبين أيضا. فمن أمثلة المفرد: السرور، والحبور، والجذل والغبطة. ومن أمثلة المركب: في غرة شبابه، وشرخه. وصلته، ورفدته. حبوته، وأعطيته[16].

وحاول الرازي (ت 606ه) أن يتحرى ماهية الترادف بدقة وصرامة أكثر، فجعل الألفاظ المترادفة عنده هي:« الألفاظ المفردة الدالة على مسمى واحد، باعتبار واحد. واحترزنا بقولنا: «المفردة» عن«الرسم» و«الحد»، وبقولنا «باعتبار واحد» عن اللفظتين إذا دلا على شيء واحد باعتبار صفتين ك « الصارم» و« المهند» أو باعتبار الصفة وصفة الصفة ك « الفصيح » و« الناطق» فإنهما من المتباينة»[17]. وهو بهذا التعريف يخرج من الترادف ما يأتي:

- الحد: فهو وإن كان يحدد معنى الاسم ويفصل فيه ويبينه إلا أنه مركب والترادف شرطه انفراد الألفاظ.

- المتباينان: كالسيف والمهند، وإن كانا يدلان على شيء واحد غير أن الأول دال على الذات والثاني دال على الصفة.

- التوكيد: لأن الثاني يفيد تقوية الأول لا دلالته.

- الإتباع: لأن التابع وحده لا يفيد بل لا بد أن يذكر اللفظان مترابطين مثل عطشان نطشان.

أما ألكيا فيضيف مصطلحاً جديداً في تعليقه في الأصول: « الألفاظ التي بمعنى واحد تنقسم إلى ألفاظ متواردة، وألفاظ مترادفة، فالمتواردة كما تسمى الخمر عقاراً وصهباءاً وقهوة، والسبع أسداً وليثاً وضرغاماً. والمترادفة هي التي يقام لفظ مقام لفظ لمعان متقاربة يجمعها معنى واحد»[18]. فهو هنا يميز بين الألفاظ المتواردة، وهو ما سماه بعض المتأخرين " المتكافئة "، وهي التي تتحد في دلالتها على الذات، وتتباين في الصفات.

تبين من خلال ما تقدم أن الرازي قد حاول تقديم تحديد صارم لمصطلح الترادف جعله خاصا بالمفرد دون المركب – خلاف الرماني-، باعتبار واحد وليس من التوكيد أو الإتباع، ولكنه يقول بأن أحد اللفظين قد يكون أجلى من الآخر، وهذا يعود بنا إلى التعريف اللغوي الدال على التعاقب، أي وجود الشيء ردف وعقب الآخر. يعني أنها ليست على الرتبة نفسها، وهذا ما يؤكده اسم التفضيل الذي استعمله الرازي " أجلى"، ووظيفته يجلي ويوضح اللفظ الآخر، مما يعني أن الترادف كما لم يعن لغة التطابق والمساواة فهو لم يعنه كذلك في الاستعمال اللغوي عامة، وحتى ابن جني الذي استعمل الترادف بمعنى التطابق الدلالي بين اللفظين أو أكثر. وهذا التطابق سماه التلاقي، فإنه يتحقق من خلال وجود معنى عام مشترك بين عناصر مقولة المترادف، وينتقل هذا المعنى من خلال المجاز ليربط بين المترادفات.

1 - الترادف بين الوجود والغياب

أولاً: تلاقي المعاني على اختلاف المباني:

الفيروزآبادي (ت 817ه) من الذين يدافعون عن وجود الترادف في اللسان العربي، وقد بلغ شغفه بالترادف أن أوصل مترادفات بعض الألفاظ إلى ألوف مثلما نجد في كتابه " الروض المسلوف في ما له اسمان إلى ألوف". أما ابن جني (ت 392ه)، فقد خصص للترادف فصلاً لدراسته بعنوان " في تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني"، قال في أوله: «هذا فصل من العربية حسن كثير المنفعة قوي الدلالة على شرف هذه اللغة وذلك أن تجد للمعنى الواحد أسماء كثيرة، فتبحث عن أصل كل اسم منها، فتجده مفضي المعنى إلى معنى صاحبه»[19]،وهو هنا يتبع منهجاً معاكس الاتجاه لما سيقوم به العسكري في فقرة موالية. فهو يبحث عن نقط تلاقي معاني المفردات، وعن الخيط الناظم والمعنى الجامع الذي يحقق هذا التلاقي، حيث نجد أنه يربط بين كلمتي المسك والصوار، بكون كل منهما

يجدب حاسة من يشمهن، فالمسك سمي كذلك لأنه يمسك حاسة من يشمه ويجتذبها، ودليله على ذلك "المَسك" ومعناها الجلد لأنه يمسك ما تحته. وبالمقاييس نفسها جعل مجموعة من الأفعال والأسماء تشترك في دلالة الخلق على صورة ثابتة، ومن هذه الأفعال نذكر: خلق، ملس، طبع، ضرب. ومن الأسماء: خليقة، ضريبة، غريزة، طبيعة... [19]

إذا أمعنا النظر يبدو الترادف الذي تحدث عنه ابن جني قائماً على المجاز، ومثال ذلك أن الجلد يمسك ما تحته والمسك يمسك حاسة من يشمه، وهو تعبير مجازي فالمسك هنا ليس مادياً، لذلك جعله مرادفاً للصوار الذي يجذب إليه من يشمه ويمسك حاسة شمه. وهذا ليس غريبا عن نظرة ابن جني عامة للغة والتي يعتبرها قائمة في الأساس على المجاز، ولكن ما قدمه لا يمنعنا من التساؤل: أجلوس الإنسان هيئة واحدة أم أنماط مختلفة؟ أينظر الإنسان إلى الشيء نظرة وحيدة أم نظرات مختلفة توجهها حالته النفسية وعلاقته بالشيء أو الشخص؟. ويكون الجواب أن لو كان ذلك نمطاً واحداً لوصف بالثبات والسكون وهذا ما لا يتحقق للإنسان بطبعه. وبالتالي فلابد أن يضع الإنسان أفعالاً مختلفة للدلالة على الحالات المختلفة، فنظرة الإعجاب تختلف عن نظرة الحقد وتختلف عن لمح البصر وعن التحديق؛ لذلك نفترض وجود معنى عام مشترك يجمعها في حقل دلالي معين مع وجود فوارق دلالية بينها.

أما فخر الدين الرازي (ت 606ه) فقد كان دقيقاً وصارماً في تحديد ما يمكن اعتباره ترادفاً، كما سبق توضيحه في فقرة سابقة. وقال أيضا بأن أحد المترادفين قد يكون أظهر من الآخر، فيمكن أن يكون الجلي شرحا للخفي، وهذا يبين أنه لا وجود لمفردتين متطابقتين على مستوى المعنى، ولا يمكن إبدال الواحدة بالأخرى في كل سياق تعبيري دون تغير في الدلالة، بل إن المفردات متقاربة دلاليا وهذا التقارب يشكل بينها شبكات علائقية متعددة نرصد منها الآن ما ذكره الرازي:

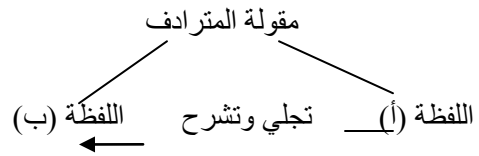

ثانياً: الفروق والمساحات الدلالية:

يرفض ابن فارس (ت 395ه) الترادف المطلق، إلا أنه يعتز بوجود هذه الكلمات المتقاربة المعاني والتي تغني اللغة العربية ويعدها من خصائص اللغة العربية، فالشيء الواحد قد يسمى بأسماء متعددة، لكن عند التدقيق فيها تتبين الفوارق بينها، ويتبين أن للشيء اسماً واحداً والأسماء الأخرى صفاته. الاسم واحد هو السيف وما بعده من الألقاب صفات، وكل صفة منها معناها غير معنى الأخرى.

أما العسكري فحدد أهدافه من كتابه في الرغبة في تحقيق الوضوح البلاغي وتفنيد مقولة الترادف. صحيح أنه لا ينفي وجود تقارب دلالي بين الألفاظ، ولكنه يرفض التطابق الدلالي التام بينها، ذلك أن التطابق بينها سيلغي الهدف الحقيقي من وجودها والمتمثل في

تحديد الدلالات بدقة والتعبير للوصول إلى حقائقها، والفروق الموجودة بين الحقائق والتي تحدد وتميز هوية كل حقيقة هو ما يدعو إلى تبني وجود فروق بين الألفاظ تميزها عن بعضها لتبين التمايز الحاصل بين دلالاتها وهذا كله من أجل تحقيق معرفة واضحة. وهذا ما يبينه بقوله: « كتابا ينفع الطالب، يؤدي إلى المعرفة بوجوه الكلام، والوقوف على حقائق معانيه»[5]، بمعنى أن دراسة الفروق الفاصلة دلاليا بين الكلمات هي ما يمكن من تحديد المعنى بدقة. تحدث العسكري عن المعنى الحقيقي الذي تهدف اللغة إلى إيصاله وهو هنا يذكرنا بمفهوم المعنى الصحيح في اللسانيات الحديثة، وقد حدد العسكري مجموعة من المعايير يستند إليها خلال تحليله للألفاظ وبيان الفروق بينها حتى يكون عمله إجرائياً ومنهجياً.

2 2 الترادف في اللسانيات الحديثة

2-2-1 التصور الحديث للترادف:

بالنسبة للمحدثين فقد أضحت المسألة أكثر تشعباً، إذ حاولوا تعريفه وتقسيمه وتوضيحه توضيحاً تاماً، وارتبطت قضية الترادف عندهم بتعريف المعنى من جهة وبنوع المعنى المقصود من جهة أخرى، فاختلفت المواقف حسب المرجعيات النظرية التي تؤطرها، وقد ميزوا بين أنواع من الترادف وأشباه الترادف كما يلي:

أولا: الترادف وأشباه التراف:

أ - الترادف الكامل (complet synonymy) أو التماثل (sameness)، وذلك حين يتطابق اللفظان تمام المطابقة ولا يشعر أبناء اللسان الواحد بأي فرق بينهما، ويبادلون بحرية بينهما في سياقات مختلفة، وهذا موضع الخلاف.

ب - شبه الترادف (near synonymy) أو التقارب أو التشابه، وذلك حين يتقارب اللفظان إلى درجة يصعب على غير المتخصصين التمييز بينهما مثل عام وسنة وحول.

ج - التقارب الدلالي (semantic relation) ، وذلك حين تتقارب المعاني لكن يختلف كل لفظ عن الآخر، ويمكن التمثيل له بكلمات كل حقل دلالي على حدة.

د- الاستلزام (entailement)، بمعنى س1 يستلزم س2 إذا كان في كل المواقف الممكنة التي يصدق فيها س1 يصدق فيها س2، مثل قام محمد من فراشه في الساعة العاشرة، فهذا يستلزم كان محمد في فراشه قبل الساعة العاشرة.

ه- استخدام التعبير المماثل أو الجمل المترادفة الذي يتحقق من خلال التحويل أو التبديل أو الاندماج المعجمي.

و- الترجمة (translation) وذلك حين يتطابق اللفظان أو العبارتان في لسانين مختلفين، أو داخل اللسان الواحد حين يختلف مستوى الخطاب كأن يترجم نص شعري إلى نص نثري.

ز- التفسير (interpretation) عندما يكون **س** تفسيراً ل **ص.**

ثانيا: تعريف الترادف الكامل:

يختلف مفهوم الترادف الكامل حسب المرجع النظري الذي يؤطره والمنهج المتبع في تعريف المعنى ونوعه، ومن هذه المفاهيم نجد:

أ - بالنسبة ل B.Mats فإن التعبيرين يكونان مترادفين إذا كان يمكن تبادلهما في أي جملة دون تغيير القيمة الحقيقية للجملة.

ب - بالنسبة لـ Lahrer فالكلمات المترادفة هي الكلمات التي تنتمي إلى نفس النوع الكلامي، وتبادلهما لا يؤدي إلى تغير في المعنى أو في تركيب الجملة، وهذا ما اشترطه الفخر الرازي أيضا في الترادف.

ج- بالنسبة لأصحاب النظرية التصورية فالترادف يتحقق إذا كان التعبيران يدلان على الصورة الذهنية ذاتها.

د- بالنسبة للنظرية الإشارية فالترادف يتحقق إذا كان التعبيران يستعملان بنفس الكيفية مع الشيء نفسه.

ه- بالنسبة لأصحاب النظرية السلوكية يتحقق الترادف عن طريق اتصال كل منهما بنفس المثير والاستجابة.

و- بالنسبة لأصحاب النظرية التحليلية يتحقق الترادف إذا اشترك اللفظان في مجموع الصفات التمييزية.

ز- الترادف تضمن من جانبين: (أ) و(ب) يكونان مترادفين إذا كان (أ) يتضمن (ب)، و(ب) يتضمن (أ).)

2-2-2 الترادف بين الإثبات والإنكار:

يبدو أن أغلب اللسانيين في الغرب على إنكار الترادف التام، فالاختلاف الصوتي لا بد أن يصحبه اختلاف في المعنى (بلومفيلد وهاريس)، وإذا كانت الكلمتان مترادفتين من جميع النواحي فلا مبرر لوجودهما معا في اللسان الواحد. وهذا ما أشار إليه العسكري في سبب نفيه وجود الترادف؛ ولهذا ينفي أيضا Lahrer وGoodman وجود لفظين يمكن أن يحل أحدهما مكان الآخر دون حدوث تغير في الدلالة الحقيقية، ولو اشترطنا الترادف التام فلن توجد مترادفات، بل عدد من المفردات المتشابهة إلى حد كبير في المعنى، ويمكن تبادلهما بصورة جزئية في بعض السياقات دون غيرها.

وفي هذا الاتجاه يذهب أولمان Ullmann إذ يقول: « إذا ما وقع هذا الترادف التام فالعادة أن يكون ذلك لفترة قصيرة محدودة، حيث إن الغموض الذي يعتري المدلول والألوان أو الظلال المعنوية ذات الصبغة العاطفية والانفعالية التي تحيط بهذا المدلول لا تلبث أن تعمل على تحطيمه وتقويض أركانه، وكذلك سرعان ما تظهر بالتدريج فروق معنوية دقيقة بين الألفاظ المترادفة بحيث يصبح كل لفظ منها ملائما ومناسبا للتعبير عن جانب واحد فقط من الجوانب المختلفة للمدلول الواحد »[20].

3 – التمثيل الدلالي لأفعال الملكية في المعجم الوسيط:

عندما نتصفح المعجم نجده يقدم المداخل المعجمية على أنها أفعال متناوبة في الشرح، بمعنى أنه يمكن استعمال فعل بدل الآخر دون تغير في الدلالة وإن تغيرت مكونات البنيات الجملية، كما يلي:

1) أ) أعطى فلاناً الشيء، ناوله إياه.

ب) ناوله (نوَّله) (الشيء): أعطاه إياه.

ج) وهب: (له الشيء)، أعطاه إياه بلا عوض.

د) منحه: الشيء، وهبه، منحه الدابة أقرضه إياها.

ه) حبا (فلانا) حباء وحبوة: أعطاه.

و) آتى (فلاناً الشيءَ) أتى به إليه ـــ أعطاه إياه، وفي التنزيل العزيز: " قال لفتاه آتنا غذاءنا".

لكن إذا تمعنا في هذه الأفعال نلاحظ أنها فعلاً تنتمي إلى حقل دلالي واحد، وهو الحقل الدال على الملكية، وبالتالي يربط بينها معنى عام جماعي، لكن كل فعل منها يحمل سمات دلالية خاصة به تميزه عن الأفعال الأخرى التي يتقاسم معها جوانب من المعنى، وهو ما يسمى بالمعنى الفرادى[21]. وقد لاحظنا في ما تقدم من الفرش النظري أنه لا وجود للترادف المعجمي بمعنى التطابق الدلالي بين لفظين أو أكثر، بل إن ثانيهما يجلي ويوضح أولهما – كما ذكر الرازي في فقرة سابقة - . وإن اشتراك مجموعة من الألفاظ إنما يكون في المعنى العام المشترك بينها، دون إلغاء وجود مساحات دلالية خاصة بكل لفظ دون غيره. وهذا ما تؤكده اللسانيات المعرفية اليوم مثلما قدم جاكندوف سابقا من خلال النظرية التصورية. بالإضافة إلى مبدأ مهم في علم النفس المعرفي مفاده أن الذاكرة ليست عملية تسجيل سلبي، بل هي عملية بحث وتحليل وتصنيف، ويعيدنا هذا إلى مفهوم الخطاطة في الذاكرة/ الذهن، بمعنى أن الإنسان لا يستحضر الفعل مستقلا، بل ضمن خطاطة ذهنية تتضمن ما هو لغوي وما هو غير لغوي.

بناء على ما تقدم يمكن تقسيم الأفعال التي تندرج ضمن حقل الملكية إلى طبقتين: الطبقة الأولى موجبة يتحول فيها الوضع من [- قيمة مورد][3] إلى [+ قيمة مورد] ومن أمثلتها (أعطى، منح)، والطبقة الثانية سالبة يتحول فيها الوضع من [+ قيمة مورد] إلى [- قيمة مورد] [22] ومن أمثلتها (خسر، فقد). وسنكتفي في هذا السياق بتحليل نماذج من الأفعال الموجبة.

1 - أفعال الملكية الموجبة:

أ) أعى: فلاناً الشيء، ناوله إياه.

ب) ناوله (نوَّله) (الشيء): أعطاه إياه.

ج) وهب (له الشيء) أعطاه إياه بلا عوض.

د) منحه: الشيء، وهبه، منحه الدابة أقرضه إياها.

نلاحظ أن الفعل أعطى ورد مقابلاً لمجموعة من أفعال الملكية على التناوب مثل ناول – وهب – منح – آتى – حبا وغيرها، وكأن لها المعنى نفسه، وهذا يطرح تداخلا دلاليا فيما بينها. لكن الإضافات التي ترد مرافقة لكل فعل لتوضيح المعنى أكثر مثل: بلا عوض- أقرضه إياها - تبين أن هذه الأفعال ليس لها المعنى نفسه، بل لكل منها سمات دلالية تميزه عن غيره. ولتوضيح ذلك نعتمد بعض الخصائص التمييزية:

1 1- اتجاه المحور

نلاحظ أن المحور في الفعل (وهب) ينتقل في اتجاه واحد:

1) وهب: أعطى بلا عوض.

أي أن الهبة/ المحور تنتقل من (أ) الفاعل/ المنفذ/ الواهب إلى (ب) المستفيد/ الموهوب له، دون أن تعود في الاتجاه المعاكس. في حين أن المحور في البنية الموضوعية التي ينتقيها الفعل (منح) يعبر تصوريا عن انتقالين. أي انتقال المحور مؤقتاً من (أ) إلى (ب) عندما يمنحه موضوع المنحة، ثم انتقاله من (ب) إلى (أ) عندما يعيدها إليه حيث موضوع المنحة لا يستقر نهائيا عند الممنوح. وهذه العملية يمكن أن نمثل لها بما يلي:

2) منحه الدابة: أقرضه إياها

(أ) منفذ، محور ⟵ (ب) مستفيد

(أ) مستفيد، محور ⟶ (ب) منفذ

[3] ورد مصطلح " قيمة مورد" عند جاكندوف (2007). وتكون لموضوع معين قيمة مورد (Resource value)إذا كان من الجيد للشخص أن يملكهن بمعنى أنه يتيح احتمال حدث ذي قيمة عاطفية (Affective value)أو قيمة منفعة (Utility value)

2 1 التراتبية:

1) ناوله (نوَّله) (الشيء): أعطاه إياه.

2) حبا (فلانا) حباء وحبوة: أعطاه.

في الفعل (ناول) قد يتساوى العنصران في القيمة الاعتبارية؛ أي أن المنفذ والمستفيد موجودان في الرتبة الاعتبارية ذاتها، كأن يناول الصديق صديقه كوب الماء وهما على طاولة الطعام. في حين أن الفعل (حبا) تدل على وجود تراتبية بين المنفذ والمستفيد، ومن ذلك قولنا: حباه الله صوتا جميلا، فالمستفيد /الطير/ الإنسان هنا أقل رتبة من المنفذ/ الفاعل/ الله تعالى. وهو ما يمكن أن نمثله كما يلي:

1) الفعل ناول: المنفذ = المستفيد

2) الفعل حبا: المنفذ > المستفيد

3 1 الامتداد في الزمن:

نجد أن الأفعال وهب، حبا، ناول توسم بالسمة [- مستقبل] لكونها تدل على أحداث وقعت وانتهت وليس لها امتداد زمني في المستقبل، أي أن موضوع الملكية انتقل إلى مالكه الجديد بصفة نهائية. في حين أن الفعل منح يمكن وسمه بسمة [+ مستقبل] لأن الحدث له امتداد في المستقبل بما أن المانح ينتظر عودة المنحة إليه، فهو إذن حدث لم ينته بعد.

كما اتضح لنا خلال التحليل أن الفعل (أعطى) يمعجم الأفعال الأخرى (وهب، ناول، منح)لأنها جميعا دالة على العطية وتحول الملكية، سواء كانت بعوض أو بدونه.

4 الخلاصة:

من خلال اعتمادنا على مقاربة وصفية مقارنة بين الطرح العربي القديم واللسانيات الحديثة لقضية الترادف، تبين لنا أنه لا وجود للترادف المعجمي بمعنى التطابق الدلالي بين المفردات، والذي يتيح لنا توظيف لفظة مكان لفظة أخرى في كل السياقات التواصلية دون قيد أو شرط، وتبين لنا أن كل فعل لا يكتسب قيمته إلا دخل المجموعة التي ينتمي إليها، وكل فعل يتضمن معنيين: معنى فرادى خاص به يصلح لتمييزه عن غيره من أفعال مجموعته، ومعنى نواة مشترك بين أفعال الحقل الدلالي.

ولكن الملاحظ أن المعجم الوسيط لا يستحضر هذه الأبعاد خلال تمثيله الدلالي للترادف. لذلك فأولى أن تتم إعادة النظر في طريقة تعريف المداخل المعجمية والاستفادة مما تقدمه دراسات الدلالة المعجمية.

قائمة المصادر والمراجع:

[1] ابـن فـارس، أحمـد، معجـم مقـاييس اللغـة، تحقيـق: عبـد السـلام هـارون، دار الفكـر، بيـروت، لبنـان،1979، ج1 ص503-504.ج2ص225-226.

[2] ابن منظور، جمال الدين، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، 1993، ج11ص249، ج6ص230.

[3] القرآن الكريم، الصف، الآية 10، طه، الآية 40. سبأ الآية14، آل عمران، الآية 36.

[4] الفيروزآبـادي، محمـد بـن يعقـوب، القـاموس المحـيط، تحقيـق محمـد نعـيم العرقسوسـي، مؤسسـة الرسـالة، بيـروت، لبنـان، 2005، ص236.

[5] العسكري، أبو هلال. الفروق اللغوية، تحيق: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، القاهرة، مصر، دون طبعة، ص 62-68-90.

[6] الجرجـاني، السيد الشـريف، التعريفـات، تحقيـق ودراسـة: محمـد صـديق المنشـاوي، دار الفضـيلة، القـاهرة، مصـر، دون رقـم الطبعـة وتاريخها، ص91 – 50.

[7] التهانوي، محمد علي. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق: رفيق العجم وعلي دحروج، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، ط1، 1996، ج1، ص787.

[8] ابراهيم، أنيس، دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة، 1976، ص64.

[9] سيبويه، الكتاب، نقلاً عن فايز الداية، علم الدلالة العربي، دار الفكر دمشق، سوريا، الطبعة الثانية، 1996، ص9.

[10] الفخر الرازي، التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، دار الفكر للطبع والنشر، بيروت، لبنـان، الطبعـة الأولـى، 1989، ج1، ص30-31. ج8، ص29.

[11] الداية،فايز،علم الدلالة العربي، دار الفكر، دمشق، سوريا، الطبعة الثانية، 1996، ص6.

[12] غاليم، محمد، دلالة اللغة وتصميمها، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الأولى 2007، وهو ترجمة للفصل التاسع من كتاب جاكندوف Jackndof, Ray (2002),Foundation of language, Brain, meaning, Grammer, Evolution. Oxford university press، ص14 وص41.

[13] Langacker, Ronald . Cognitive grammar. Abasic introduction,New York, Oxford Uniersity Press,2008 P194.

[14] جحفة، عبد المجيد، مدخل إلى الدلالة الحديثة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2000، ص47.

[15] سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، الطبعة 3، 1998، ص24.

[16] الرمـاني، علـي بـن عيسـى، الألفـاظ المترادفـة المتقاربـة المعنـى، تحقيـق فـتح الله علـي المصـري، دار الوفـاء، المنصـورية، مصر،الطبعة1، 1987، ص37.

[17] الرازي، فخر الدين، المحصول في علم أصول الفقه، تحقيق طه جابر العلواني، مؤسسة الرسالة، الطبعة3، 1997، ص79.

[18] السيوطي، جـلال الـدين، المزهـر فـي علـوم اللغـة، تحقيـق فـؤاد علـي منصـور، دار الكتـب العلميـة، بيـروت، لبنـان ،1998، ج1 ص406.

[19] ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب، القاهرة، مصر،ج2 ص240.

[20] أولمان، ستيفن، دور الكلمة في اللغة، ترجمة كمال محمد بشر، مكتبة الشباب، 1975، ص98.

[21] صغير، السعدية، الأفعال النفسية بين الوصف والتنظير، BIBLID.AAM.2013، ص200.

[22] جاكندوف، راي، اللغة والوعي والثقافة، أبحاث في البنية الذهنية، ترجمة محمد غاليم، دار الكتاب الجديدة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2020، ص473.